مدير عام شركة كهرباء زحلة الاستاذ أسعد نكد:

نحن بحاجة لانتفاضة تعالج مشكلة الكهرباء المزمنة

لم يعد المواطن اللبناني ينظر للكهرباء على أنها طاقة تسير عجلة اقتصاد الدول، بل انحصر مفهومها لديه ضمن مصباح الإنارة وتشغيل الثلاجة، فالمشكلة تفاقمت لدرجة عدم تأمين أساسيات الحياة ضمن الحد الأدنى من الحاجة اليومية المفروض توفرها تلقائيا، دون أن تتحول لمشكلة حياة انقلبت على رؤوس المواطنين . بينما تتعامل الدول مع الكهرباء كطاقة محركة لتشغيل المصانع، وداعمة في مجال الانتاج الزراعي، إضافة لقدرتها على تسيير دفة التجارة ودفعها نحو الأمام وجعلها رابحة دون ارهاق مواطنيهم بالضرائب، أي القاعدة التي ترتكز عليها خطط التنمية. لقد أشارت الدراسات إلى أن معدل البطالة وصل في لبنان إلى نسبة 34% في ظل غياب كامل لإيجاد حلول لمشكلة الكهرباء كنقطة انطلاق لعملية التنمية التي يمكنها أن تؤسس لمستقبل اقتصادي يعيد للأذهان صورة لبنان ما قبل الحرب .

معه حديثا ليس جديدا، لكنه مفعم بالحماسة لانتاج الكهرباء 24/24، والإصرار على متابعة سعيه الدؤوب لوضع الحلول موضع التنفيذ.

- استاذ أسعد يقال أن أزمة جديدة تقدم بها لبنانيون للاشتراك في الكهرباء والمستفيدون منها هم السوريين، وهل بإمكان الشركة تأمين هذه الزيادة، وهل سيؤثر هذا على موضوع التقنين، أعني زيادة ساعات التقنين أكثر مما هو حاصل..؟

الكثيرون لا يعرفون أن سورية ما زالت تقدم الكهرباء للبنان

الحقائق التقت مديرعام شركة كهرباء زحلة الاستاذ أسعد نكد، الرجل الذي يحمل هموم المشكلة ويسعى جاهدا لإيجاد حل لها عله ينقذ سفينة الاقتصاد اللبناني التي أوشكت على الغرق، حاملة معها آمال ومستقبل الشباب في لبنان، وأجرت

ظهرت في لبنان سببها النازحون السوريون، وهي قدوم عدد كبير من أصحاب رؤوس الأموال السوريين الذين فتحوا مؤسسات أو معامل، مما سبب أزمة إضافية لمؤسسة الكهرباء، فهل هناك طلبات جديدة

. أولا، لقد دخل العديد من السوريين إلى البقاع وزحلة، من بين هؤلاء أصحاب رؤوس أموال وأغنياء، ومقتدرين وفقراء أيضا، بعض أصحاب رؤوس الأموال فتحوا مؤسسات، يمكننا القول بأن طلبات الاشتراك قد ارتفع عددها، ولكن ليس بنسبة كبيرة، نحاول الآن تلبيتها كونها محدودة ولا تؤثر

لا يوجد قرار سياسي حتى الآن لحل الأزمة

سلبا على الطاقة، ولا تزيد مدة التقنين، فالقدرة على انتاج الطاقة في البقاع يمكنها استيعاب هذه الطلبات جميعها. قصة التقنين مسألة تتعلق بمؤسسة كهرباء لبنان وستظل متعلقة بها باعتبارها الجهة الوحيدة المنتجة للطاقة في لبنان، وهذه مسألة أساسية، حصر الإنتاج بمؤسسة واحدة هو سبب المشكلة، الآن يمكننا القول أن هذه المؤسسة لم تعد قادرة على انتاج الطاقة.المواطن يلاحظ أحيانا انخفاضا في ساعات التقنين، وأحيانا العكس، الكثيرون لا يعرفون بأن سورية ما زالت تقدم الكهرباء للبنان بمعدل 150 ميغا واط للشمال والبقاع، ورغم كل الظروف التي تمر بها، حين ينقطع تزويد سورية لنا بالكهرباء تزداد ساعات التقنين، ولهذا علاقة بالظروف الداخلية للبلد المصدر، أو الأعطال التي تحصل في مؤسسة كهرباء لبنان. أيضا يرتبط ارتفاع معدل استهلاك الكهرباء في فصل الصيف عنه في الشتاء بعدة أسباب، منها قدوم السائحين لزيارة لبنان، أو قدوم المغتربين في الدول العربية أو الأجنبية لتمضية عطلتهم السنوية في بلدهم، هذا العام لاحظنا انخفاضا كبيرا في أعداد السائحين، وكذلك في عودة المغتربين وصلت إلى مايقارب 50% عن معدلاتها السابقة، ما يعني عدم وجود زيادة في كمية الاستهلاك عما هو معتاد في السنوات الماضية، لن ننسى قدوم سفينتي الانتاج التركيتين للشواطئ اللبنانية، الأولى بدأت انتاجها، الثانية هي قيد التشغيل، لكن هذا لا يعني التحسن في وضع الكهرباء .

أصحاب المولدات يحتكرون انتاج الكهرباء ويتقاسمون المناطق

القطاع الكهربائي بين الفوضى وغياب التنفيذ، من يقف وراء المشكلة..؟

. لا يوجد قرار سياسي حتى الآن لحل أزمة الكهرباء في لبنان، أقولها بصراحة، اليوم لدينا مافيا المولدات الغير معروف من يقف وراءها، أيضا هناك فوضى، منذ ثلاث سنوات وحتى الآن ارتفع معدل التقنين بدلا من أن ينخفض، لقد أحضرت الدولة سفن لانتاج الطاقة وتكلفت 600 مليون دولارا سنويا دون أن تتمكن من تحسين وضع الكهرباء والسفن تم استئجارها لمدة ثلاث سنوات ولم يتم شراؤها، ما يعني أن ملكيتها لن تعود للدولة فيما بعد رغم التكلفة الكبيرة، حتى الآن لا يوجد تحسين للوضع، التحسين يرتبط مباشرة بالانتاج، أي إقامة معامل لانتاج الطاقة .

رأيي أن نسير في خط لا مركزية

لبنان يملك مصادر الطاقة البديلة

الكهرباء، أي انشاء معامل في المحافظات تكون طاقتها الانتاجية قادرة على تغطية حاجة المنطقة في الوضع الراهن مع فائض يغطي التوسع على الطلب في المستقبل، وأن يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال، على أن تحدد مدة الاستثمار بعشر أو خمسة عشر سنة على سبيل المثال، بعد ذلك تعود ملكيتها للدولة، لا يمكننا أن نمضي السنوات بانتظار الدولة للقيام بحل هذه المشكلة بينما هي مفلسة وغارقة بالدين، هذا يتجاوز قدرتها، أيضا الموضوع له علاقة بالماء، لدى انقطاع الكهرباء يتوقف ضخ المياه، كذلك القطاع الزراعي والصناعي يتعطلان، الآن عجلة الاقتصاد شبه متوقفة، البنك المركزي يدفع سنويا ملياري دولار لدعم قطاع الكهرباء، ويجب عدم تجاهل ارتفاع اسعار النفط، والأحداث التي تجري في دول الجوار، هذا يلقي المزيد من الأعباء على كاهل الدولة والبنك المركزي، و سيؤدي لارتفاع فاتورة الاشتراك.

يجب أن يتم في أروقة الدولة حوار جاد هدفه حل مشكلة الاقتصاد وعلى رأسها مشكلة الكهرباء، من جهتي تقدمت بدراسة كاملة لحل هذه المشكلة على كافة الأرض اللبنانية، وذلك بأن تقوم كل منطقة بإنتاج الكهرباء على أن تجبي فواتيرها بنفسها، هذه مشكلة أساسية، في حال تم تطبيق هذا المشروع سيحصل المواطن على كهرباء لمدة 24 ساعة، أي على مدار اليوم، وبهذا يمكننا حل مشكلة مدفوعات البنك المركزي، النتيجة تخفيف العبء عن المواطن من حيث حجم الضرائب التي يتكبد دفعها، فالجميع يعلم أن المدفوعات التي يقدمها البنك المركزي تجبى على شكل ضرائب من المواطنين، أيضا هذا يمكننا من الحد من مشكلة التلوث التي تسببها المولدات وتسبب الكثير من الأمراض والمعاناة، إضافة إلى القضاء على عامل الاحتكار، البعض يروج بأن إقامة معامل لإنتاج الطاقة ستؤدي لظهور حالة الاحتكار، بينما العكس هو الصحيح، أصحاب المولدات يحتكرون انتاج الكهرباء ويلاحظ جميع المواطنين الاتفاق الضمني القائم بينهم على تقاسم المناطق بحيث لا يمكن لمواطن في حي أو منطقة معينة أن يشترك لدى آخر، إضافة لارتفاع سعر فاتورة

مؤسسة كهرباء لبنان بحاجة لمجلس إدارة جديد

الاشتراك، وهذا يزيد الأعباء المادية والمعنوية الناجمة عن الضغط النفسي الذي يتعرض له المواطن، أعود للتأكيد على أن الاحتكار موجود لدى أصحاب المولدات، وكذلك عجز مقداره مليار وربع، يدخل لجيوب هؤلاء، واعفاءهم من الضرائب، عجز الدولة عن ايجاد حل كامل للمشكلة، رغم بساطته وسرعة تطبيقه، التي لن تتجاوز السنة والنصف، في نهايتها يحصل اللبناني على كامل حاجته من الكهرباء وعلى مدى أربع وعشرين ساعة.

لدي شعور قوي بأن المشكلة موجودة فقط لارغام اللبناني على مغادرة وطنه.

نحن بحاجة لدى تشكيل الحكومة المقبلة إلى وزير يملك ضميرا حرا، وأن تكون لديه خطة واضحة يقوم بإعلانها ويضعها حيز التنفيذ، وفي حال تغير الحكومة أو الوزير فعلى خلفه أن يتابع تنفيذها، لا أن يصرف الوقت بوضع خطة جديدة، هنا استمرارية العمل واجبة، أسوة بدول العالم المتقدم التي تتبع النهج ذاته، أيضا الوزير أو المسؤول يجب أن يكون وزيرا لكافة اللبنانيين، وليس لفئة معينة أو حزب أو طائفة يعمل لمصلحتها فقط، علينا أن نبدأ بمحاسبة السياسيين الفاشلين، هذا يتم في كافة دول العالم بما فيها أفريقيا، العالم العربي بدأ أيضا بمحاسبة حكامه. الكهرباء مسألة هامة وحيوية وهي حق للمواطن

صرخة المواطن ... "أنقذونا من مافيا المولدات"

وعلى الدولة تأمينها لإدارة عجلة الاقتصاد، في سورية هناك اضطرابات عارمة ومائة وخمسين ألف شهيد ونحن نستجر الكهرباء منها، لن أتحدث عن الدول المتقدمة، بل عن دول الجوار جميعها لديها كهرباء على مدار اليوم بكامله، أستغرب سكوت الشعب، أستغرب صمت اللبنانيين على هذا الاجحاف بحقهم، بعد ثلاث سنوات ساعات التقنين ارتفعت مدتها ولم تتقلص، والمواطن يدفع كل ما يترتب عليه، يروج البعض بأن بعض المناطق معفاة من دفع الفواتير وهذه كذبة، المواطنون بكل طوائفهم وفي جميع المناطق يدفعون مستحقاتهم، شركة الكهرباء

هي التي لا تصدر فواتيرها بشكل منتظم، بل تؤخر اصدارها دائما، ورغم هذا فجميع المواطنين يلتزمون بالدفع، لبنان أعيد اعماره من قبل المواطنين الذين دفعوا كافة الضرائب التي طلبت منهم، المطلوب الآن، الغاء الاحتكار وفتح سوق الكهرباء للقطاع الخاص، واحداث هيئة تتولى تنظيم العمل، وهذا يعني أن يتمتع الوزير بصلاحيات كاملة، وأن يطبق القانون، فالقانون ليس لائحة طعام تأخذ منها ما يعجبك فقط، الديموقراطية ليست لائحة طعام أيضا يقيم فيها الناس وفق الأهواء، فمن يوافقك الرأي يعتبر ديموقراطيا، ومن ليس معك فهو غير هذا.

ـ هل برأيك الوزير جبران باسيل هو من يعطل مشروع الكهرباء..؟

. الوزير جبران كشخص أنا لا أعرفه، لكن كسياسة وزارة الطاقة لم يستمع لأحد ولم يقم باستشارة أي كان، بل اعتمد سياسة أنا أو لا أحد . في العادة تتم الإستشارة أولا ثم يأخذ القرار الذي يراه مناسبا، هذا لم يحدث، من الجميل أن يعرف الإنسان كيف يستمع للآخرين، المسألة ليست بأن يتم توظيف مستشارين فهؤلاء ينفذون ما يؤمرون به لعدم تمتعهم بصلاحية الاعتراض خوفا من أن يتم صرفهم من العمل، في لبنان أشخاص قضوا أكثر من أربعين عاما يعملون في هذا القطاع، ولديهم الخبرة الكافية للنهوض به، ليس مطلوبا من الدولة ضمن الأوضاع التي تمر بها خاصة على الصعيد الاقتصادي، النهوض بهذا القطاع، وليس مطلوبا منها استئجار سفن لانتاج الطاقة، القطاع الخاص مؤهل للقيام بالمهمة، إضافة إلى أن ملكية هذه المعامل ستعود في نهاية مدة العقد للدولة، ودون أن تنفق قرشا واحدا، ولهم في شركة كهرباء زحلة مثل، فنحن موجودين في زحلة لكن خدماتنا تغطي كامل البقاع، ونقوم بكافة الخدمات المطلوبة على أكمل وجه، فالصيانة لدينا على مدار أربع وعشرين ساعة في اليوم، أيضا نحن نؤمن العدادات للمشتركين، وأقمنا شبكة خطوط متطورة تعدت كلفتها مئات الملايين من الدولارات، أيضا لدينا شبكة من خطوط الهاتف للإجابة على الاستفسارات وللاستماع إلى شكاوي المواطنين، وبالمقابل نصدر فواتيرنا بأوقاتها المحددة وبانتظام، وهذا يمنع تراكم الفواتير التي ترهق المواطن، لهذا هم لا يتوانون عن دفع مايستحق عليهم، وهذا ما عجزت الدولة عن القيام به، آن الأوان لمواجهة الواقع والاقرار بفشل هذه المؤسسة، فقد فشلت حتى في مسألة توزيع الكهرباء، أي المرحلة الثالثة من الانتاج، ولم تتمكن من القيام بها فأعطتها على شكل تعهدات لشركات أخرى أيضا فشلت هذه، لأن المهمة لم تكن ضمن نطاق اختصاصها .

ـ أين الخطة الاصلاحية التي قامت على القانون 468 التي وضعها الوزير محمد فنيش، ألم تكن مبنية على الشراكة مع القطاع الخاص..؟

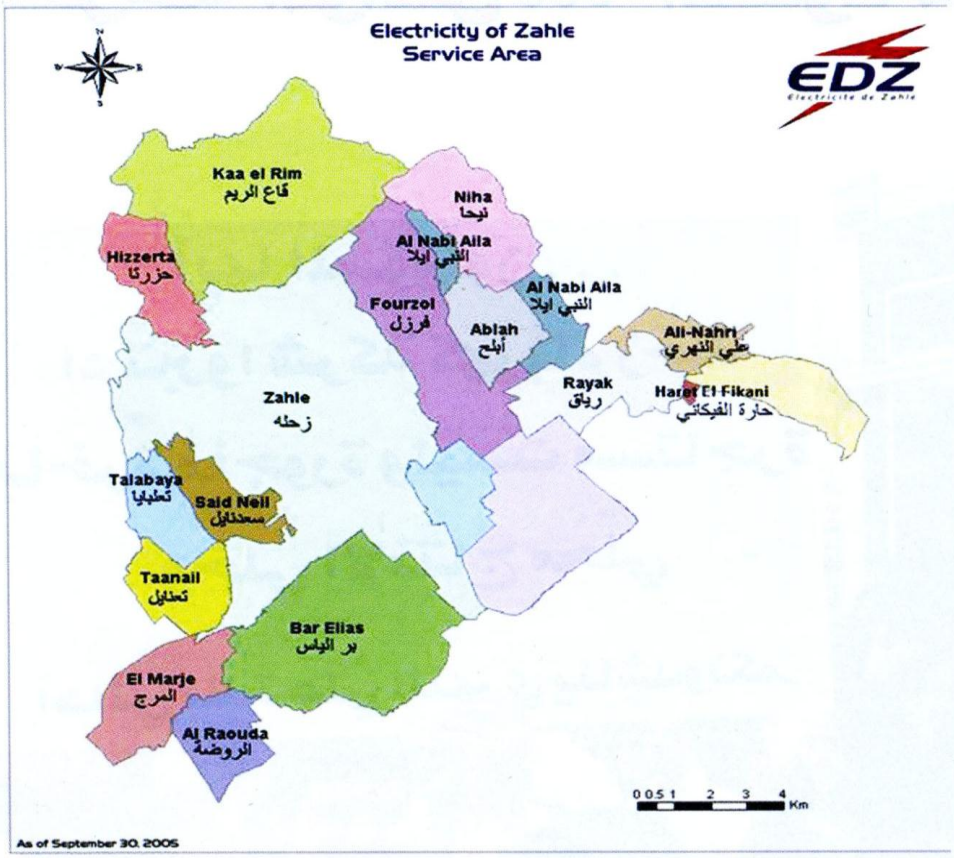

. الوزير محمد فنيش هو الذي وضع الدراسة بإشراك القطاع الخاص مع القطاع العام في عملية انتاج الكهرباء، وحين كان الوزير الصفدي أرسلنا مذكرة لانتاج الكهرباء فأودعها أحد الأدراج دون أن ينظر إليها، الوزير الحالي أيضا أرسلنا له المذكرة ذاتها فاشترط عدم تغيير الفاتورة، وهو شرط تعجيزي، فقد صرح هو ذاته بأن تزويد المواطن بالكهرباء على مدار اليوم يستوجب تغييرا في التعرفة، المواطن الآن يدفع عدة فواتير ولا يصل لحقه الكامل من الطاقة، فهو يدفع التعرفة الرسمية لشركة الكهرباء، وأيضا يدفع مئتا وخمسون الف ليرة لكل خمسة أمبير لأصحاب المولدات، هذه التعرفة تعتبر الأغلى عالميا، ثم لا يمكنك اعتبارها طاقة بالمعنى الكامل للكلمة، إذ عليك أن تمضي بعض الليالي دون كهرباء، وهذا منتهى الإجحاف، نحن يمكننا تأمين كهرباء كاملة بسعر أقل بكثير مما يتكبده المواطن حاليا، تصور أن مهندسوا لبنان يعملون في دول الخليج ويقدمون الكهرباء مدة أربع وعشرين ساعة، وفي لبنان الذي لا تتعدى مساحته العشرة آلاف كيلومترا لا توجد كهرباء.

. ألا تعتقد أننا في لبنان بحاجة لخطة اصلاح إداري، وخطة اصلاح لمشكلة الكهرباء، فمن أين برأيك سنبدأ، وماهي رؤيتك لعملية الاصلاح..؟

.أولا وزير الطاقة يجب أن يكون مختصا بالكهرباء، أعني أن يحمل شهادة جامعية بالهندسة الكهربائية، أو لديه خبرة عملية طويلة فيها، ثم أن توضع خطة لمعالجة المشكلة من جذورها ويشرك بها القطاع الخاص مع تحديد مدة زمنية للتنفيذ على ألا تتجاوز السنتين، أهم شيء في البداية هو اغلاق العجز في انتاج الطاقة، فالتقنين وصل حتى ثمان عشرة ساعة يوميا، وهذا لا يمكن ايجاد حل له بعدة أشهر ، يتطلب الأمر من سنة ونصف إلى سنتين . ثم البحث عن مصادر الإنتاج، لدينا مثلا الطاقة الشمسية هي مصدر متوفر في كثير من مناطق لبنان، ثم طاقة الرياح، في منطقة عكار نستطيع استجرار 150 ميغا واط سنويا من طاقة الرياح، أيضا يرفق هذا بتشجيع المواطنين على توفير الكهرباء عبر تزويد منزله بجهاز طاقة شمسية لتسخين الماء وفوانيس توفير الطاقة، وإعفائه من الضرائب المترتبة على الفواتير الخاصة به لتشجيعه. ثم إعادة هيكلة شركة كهرباء لبنان، فهي بحاجة لمجلس إدارة جديد فالمجلس القديم لم يبق من أعضائه سوى النصف معظمهم اما تقاعدوا، أو اغتربوا إلى الخارج، هي أيضا بحاجة لرفدها بموظفين جدد على ألا يتم هذا على حساب العمال المياومين، فهؤلاء لديهم خبرة طويلة اكتسبوها من العمل في المؤسسة، وهذه مسألة لا يمكن اكتسابها بأشهر بل تحتاج لسنوات من العمل والمثابرة، وهم يعملون تحت ظروف قاسية تعرض حياتهم للخطر، علما أنهم غير مؤمنين، يجب العمل على تأمين ضمان صحي لهم، وكذلك تأمين على الحياة، فمن غير المقبول عدم تعويض عائلاتهم في حال حدوث وفاة، ويجب ضمان مستقبلهم في حال حصول إعاقة، هذه مسائل لا يجوز تجاهلها، والتوظيف الجديد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أصحاب الاختصاص، هذا فيما يتعلق بالعاملين، أما العمل فيجب تأمين التوزيع الكهربائي لكافة المناطق، أيضا

تأمين خطوط النقل والعمل الدائم على صيانتها، تعديل التعرفة لكن بشرط تأمين الكهرباء على مدار اليوم بكامله حتى لا يشعر المواطن بالغبن، حقوق المواطن يجب أن تسبق تعديل التعرفة، واصدار الفواتير في أوقاتها المحددة، منعا للتراكم، ولتأمين السيولة النقدية للشركة حتى لا تقع في الخسارة، بهذه الخطوات ستنهض شركة كهرباء لبنان كمؤسسة حكومية وستستمر بالنهوض في المستقبل، السؤال الآن لم شركة كهرباء زحلة ماضية في عملها، بينما خارج نطاق عملها الأمور تتجه نحو الهاوية، الإنارة يلزمها إدارة، البعض اعتبر كلمتي مسيئة لهم، وهذا صحيح فإن لم يسخر الإنسان قلبه وإرادته من أجل العمل فلن يصل للنجاح، من الخطأ العمل للحصول على مناصب عالية في الدولة كمقدمة لتحقيق مآرب سياسية، الكهرباء خدمة، أتساءل أحيانا أليس لهؤلاء أولاد يرتبط مستقبلهم بشكل مباشر بعجلة الاقتصاد المتوقفة..؟ فليعملوا من أجل أولادهم .

ـ تقول بأن الاصلاح يجب أن يبدأ من الوزير، ألا ترى بأن الاصلاح يجب أن يبدأ من مؤسسة كهرباء لبنان..؟

. ذكرت بأن المؤسسة بحاجة لإعادة هيكلة، إدارة جديدة، وطاقم من الوظفين يرفد الموجود حاليا، من سيغير الإدارة، أليست هذه مهمة الوزير..؟ الإدارة الحالية تتحمل النصيب الأكبر من العجز الحاصل، السبب أنها مازالت على حالها منذ أكثر من عشر سنوات، لأول مرة في لبنان يكون المدير العام هو رئيس مجلس الإدارة، وهذا يعني أنه يمسك بمسألة التخطيط والتنفيذ على حد سواء، خلال هذه الفترة انخفض عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى النصف، يردد المدير العام أنهم لم يسمحوا له بالعمل هذا يوصلنا للنتيجة ذاتها وهي عدم حصول المواطن على حاجته من الكهرباء، في الدول المتقدمة يستقيل المدير العام من تلقاء نفسه، هل سمعت بحصول شيء كهذا في لبنان..؟ تبرير الفشل لا يقنع أحد، في القانون مدة المدير العام ست سنوات، هنا تضاعف الرقم، عرفت الآن لم يتحمل الوزير معظم المسؤولية..؟

ـ في الكواليس هل من سبب سياسي لهذا..؟

. لا أدري، لكن السؤال كيف يمكن التمديد لمدير عام يعطي النتائج ذاتها على مدى سنوات، وهي عدم تقدم القطاع الذي يعمل به، لا بل تراجعه، يجب وضع خطة جديدة، وضخ دم جديد .

ـ المواطن في لبنان يعرف ما ستقوله، وهو يتساءل ، لم لا تقومون بإنتاج الطاقة بأنفسكم كشركة كهرباء زحلة ودون الرجوع إلى وزارة الطاقة، حتى أن البعض صرح برغبتهم بمؤازرتكم..؟

. نحن لا نملك ميليشيا، ولا ننتمي لأحزاب، بل نعمل تحت سقف القانون، أن بدأنا في منطقة البقاع أو غيرها من المناطق ثم أوقفتنا وزارة الطاقة ماذا بإمكاننا فعله، لقد اكتسبنا احترامنا لدى الجميع نتيجة لاحترامنا القوانين النافذة، في القديم كنا ننتج الكهرباء، وهذا غريب فالمفروض أن يتقدم الزمن بنا، لا أن يتراجع، في زمن جدودنا كانت الكهرباء تغطي اليوم بكامله، الآن ثمان ساعات فقط، شركتنا تأسست كشركة انتاج وتوزيع أيضا، وهي سابقة في تأسيسها لشركة كهرباء لبنان، ثم منعنا من الإنتاج، رغم أننا مستعدون لذلك، فهذا مشروع حيوي وانمائي أيضا يحد من

البطالة ويقلل من هجرة الشباب اللبناني إلى الخارج، أو إلى بيروت، بحال توفر الكهرباء يمكن انشاء معامل في مناطق بعيدة عن السكن ودون أن تحدث تلوث، وجود الكهرباء سيشجع أصحاب رؤوس الأموال على إقامة مناطق صناعية كاملة وكبيرة ودون أن تؤثر على البيئة، في البقاع اليد العاملة متوفرة بكثرة، وهي شابة وهذا مبشر، السماح لنا بانتاج الكهرباء يعني إقامة مشاريع تنموية تحمي مستقبل الشباب .

- أين دور وزارة الاقتصاد في حماية أصحاب الامتيازات من انتاج المولدات الخاصة..؟

. هذه قصة ابريق الزيت، لنبدأ من اساس المشكلة، المولدات الخاصة لا يجوز أن تكون شرعية، هي أمر واقع، وهذه حقيقة، الآن صاحب المولد يعتبر نفسه تاجرا، معظمهم يقرون بأن وجودهم قائم بدلا من الدولة الغائبة، هم يأخذون قوتهم من ضعف الناس، من المفترض على كافة أطياف الشعب اللبناني جماعات أو أحزاب وحتى مواطنين عاديين أن يطالبوا الدولة بتأمين معامل انتاج للكهرباء.

يقال لبنان دولة حرة ومستقرة وسياحية، والغضب الشعبي يتجه نحو التجار بسبب الأسعار، بينما هي لا تملك كهرباء، فكيف سيأتي السياح في فصل الصيف الشديد الحرارة ونحن لا نملك كهرباء، كيف ستباع المواد الاستهلاكية بأسعار منخفضة ونحن لا نملك طاقة، هذا منافيا للمنطق .

- هل نحن بحاجة لربيع كهربائي في لبنان..؟

. مئة بالمئة، نحن بحاجة لانتفاضة فيما يتعلق بالكهرباء، تقديم الأعذار وتبرير العجز يجب أن لا يكون مقبولا على الإطلاق، يجب المطالبة بإنشاء معامل انتاج في كل منطقة من مناطق لبنان، ويجب أن يبدأوا اليوم قبل الغد، أن تنفق الدولة على هذا القطاع وهي مفلسة ولا يوجد من يقدم لها قرضا مناسبا أمر غير واقعي، عليها إذن منح رخص انتاج ضمن تعرفة تكون مقبولة من المواطنين، وهذه من مهمات الوزير الحالي، أو وزير الحكومة المقبلة .

اليوم يجب أن تكون صرخة المواطن أنقذونا من مافيا المولدات، يجب أن يعلن المواطن بأن مئتا وخمسين ألف ليرة لقاء خمسة أمبير، أمر يفوق طاقته على الاحتمال، خاصة في ظل ارتفاع أسعار البترول، فهذا قد يكون على حساب تعليم أولادهم.

الكهرباء موضوع أساسي، لقد قابلنا رئيس الجمهورية وحدثناه بقضية انتاج الكهرباء، وأعود لأقول له من هذا المنبر لا يوجد مستحيل، وموضوع الكهرباء أمر حيوي جدا ومهم بالنسبة لحياة المواطن وراحته، وكذلك على الصعيد التنموي للبنان، المسألة تحتاج للإرادة وحسن النية فقط .

- ضمن ظروف التقنين الحالية ترى كم تبلغ خسائر شركة كهرباء زحلة..؟

. نحن ندفع أجور الموظفين على مدى أربع وعشرين ساعة وليس وفق ساعات التقنين وهذا يشمل التأمين، أيضا أعمال الصيانة، هذا من جهة، في الجهة المقابلة نجد أن السياحة متوقفة، عجلة الاقتصاد ضمن حدودها الدنيا، التجارة متعثرة، هذا يعطي فكرة عن حجم الخسائر .

. تطرقت بالحديث عن الطاقة الإيجابية، الأمر الذي نرى أن العالم يتجه نحوه، وقد قطع الخليج شوطا واسعا في هذا المجال، فكيف يمكن استغلالها كأحد مصادر الطاقة في لبنان ..؟

. المصادر المتجددة تعمل جنبا إلى جنب مع المصادر الكلاسيكية، مثلا الاعتماد على طاقة الرياح يتوقف لدى هدوء الريح، كذلك بعض أيام الشتاء فيما يتعلق بالطاقة الشمسية، والاعتماد على بطاريات التخزين سيرفع التكلفة بشكل كبير جدا، وهذا ما لا نسعى إليه، الطاقة البديلة هي مساعد للطاقة الكلاسيكية ولا يمكنها أن تحل مكانها بالكامل .

أما من كلمة تطمئن المواطن..؟

. نحن نعمل من أجل المواطن في لبنان، نمر بمرحلة عواصف وعوائق، لكننا باقون وسنظل نعمل كي يبقى أولادنا في بلدهم لبنان، ونأمل أن نصل لمرحلة الإنتاج، وهو الأمر الذي عملنا عليه، وما زلنا نعمل ولن نتوقف على أمل تحقيق ما نصبو إليه، وما يريده المواطن . أملنا الكبير أن يسمح لنا بإقامة معمل انتاج، وفي حال حصولنا على الترخيص سنبدأ العمل فورا، ليس على مستوى زحلة بل على مستوى البقاع بكامله .